تقرير حالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة (SIIPS) في أفريقيا لعام 2024

دراسة حالة

المفتاح الآلي المركزي لموريشيوس (MauCAS)

AfricaNenda foundation

ECA

WORLD BANK GROUP

قصة مصدر النظام

التحدي

اعتمدت جمهورية موريشيوس استراتيجية لتعزيز رقمنة اقتصادها. ورغم امتلاك ما يزيد عن 90% من الأشخاص البالغين في البلد حسابات مالية، ما زال الاقتصاد قائمًا في المقام الأول على التعاملات النقدية (Bank of Mauritius, 2024). وفضلاً عن ذلك، لم تكن إمكانية التشغيل البيني متوفرة لدى مزودي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، قبل عام 2017، مما أدى إلى شعور المستخدمين بالتشتت. وعليه أصبح إدراج المدفوعات عبر الهاتف المحمول والمدفوعات المصرفية ضرورة حتمية لتعزيز إمكانية الاستفادة من المعاملات وتسهيلها، سعيًا إلى تحفيز الاعتماد على المدفوعات الرقمية.

إضافة القيمة

يتوافق هدف بنك موريشيوس مع استراتيجية هذا البلد التي تكمن في إنشاء منظومة قوية وآمنة وفعالة للمدفوعات الرقمية لتكوين ركيزة للتحول الرقمي للاقتصاد. وتهدف سياسة بنك موريشيوس كذلك إلى تزويد المستخدمين بوسائل دفع منخفضة التكلفة وسريعة الاستخدام ومتاحة للجميع وشفافة.

وسعيا لتحقيق ذلك، شُرع في إطلاق نظام المفتاح الآلي المركزي لموريشيوس (MauCAS)، في عام 2017. ويهدف هذا المشروع إلى توفير خيار آخر لمعالجة مدفوعات البطاقات، نظراً إلى ارتفاع معدلات الخصم الدولية للتجار. وبعد بروز مطالب تؤيد إنشاء نظام يسمح بتيسير التشغيل البيني عبر الهاتف المحمول، وسّع بنك موريشيوس نطاق المشروع ليتطور من الدفع بالبطاقات إلى تطبيق نظام دفع سريع يتمثل في نظام الدفع الفوري MauCAS.

وبدء تشغيل الجزئين اللذين يتألف منهما نظام MauCAS في أغسطس 2019. ويجمع نظام MauCAS بين التحويل الإلكتروني للأموال بالائتمان والتحويل الإلكتروني للأموال بالخصم بالإضافة إلى النقود الإلكترونية، في نظام واحد عابر للنطاقات يتيح إمكانية التشغيل البيني من الجميع إلى الجميع بين المصارف ومزوّدي خدمات الدفع من غير المصارف. ويهدف النظام إلى خفض تكاليف الدفع الرقمي (ولا سيما للتجار)، والتشجيع على المنافسة، وتوسيع نطاق رقمنة الاقتصاد من خلال الحكومة الإلكترونية والانتقال إلى استخدام الخدمات الإلكترونية.

الإطار الزمني لنظام الدفع الفوري

أصدر بنك موريشيوس، في عام2013، المبادئ التوجيهية بشأن الخدمات المصرفية وأنظمة الدفع عبر الهاتف المحمول لوضع إطار للخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول ولأنظمة الدفع عبر الهاتف الحمول في موريشيوس. وازداد الاعتماد على أنظمة الدفع عبر الهاتف المحمول بشكل تدريجي، خلال السنوات الأخيرة، لكنه لم يصل إلى مستوى بالغ الأهمية، إذ يعتمد كل مزود خدمات نموذجًا منعزلاً بسبب انعدام إمكانية التشغيل البيني بين المشغلين.

وأصدرت جمهورية موريشيوس، في عام 2019 قانون أنظمة الدفع الوطنية لعام 2018 لتوفير قوانين تشمل أنظمة الدفع لتهيئة بيئة آمنة وسليمة للمدفوعات. ويهيئ هذا الإطار أيضًا بيئة ملائمة لدمج مزودي خدمات الدفع من غير المصارف في منظومة المدفوعات ويشجع على الابتكار داخل هذه المنظومة ويتيح تشغيل نظام MauCAS. وسُنّ قانون أنظمة الدفع الوطنية لتحديث نظام الخدمات المصرفية لتجارة التجزئة في موريشيوس بوضع إطار مناسب للمدفوعات الرقمية (Bowmans, 2021).

وأصدر البنك المركزي في عام 2018 طلب تقديم عروض لاختيار مزود للحلول التقنية بغية وضع إجراءات ونظام الدفع الفوري. وأجريت الاختبارات والاعتماد مع جميع المصارف التجارية في أوائل عام 2019 وأُطلق النظام في أغسطس 2019. وكان النظام يشمل في بادئ الأمر عمليات الدفع بالبطاقات والدفع الفوري. وضم نظام MauCAS المصارف والكيانات من غير المصارف في آن واحد، واكتملت هذه العملية بحلول أغسطس 2020. وبعد إطلاق النظام، أنشأ بنك موريشيوس بوابة دفع للخدمات الحكومية، بما يتماشى مع استراتيجية الحكومة للتحول الرقمي. وأدّت حملات التسويق والتوعية الوطنية المتواصلة بما في ذلك الحملات عبر وسائل الإعلام المطبوعة، دورًا حيويًا في استراتيجية بدء تشغيل نظام MauCAS؛ إذ ساهمت هذه الجهود مساهمة محورية في بناء الثقة. واشتهرت علامة MauCAS اليوم في موريشيوس وهي تساهم في تيسير التحول الرقمي في هذا البلد.

وأدرج بنك موريشيوس، في سبتمبر 2021، المدفوعات عبر رمز الاستجابة السريعة من خلال رمز الاستجابة السريعة الخاص بنظام MauCAS، الذي يدعمه البنك المركزي بناءً على معايير منظمة EMVCo الدولية.[1] وصُمم رمز الاستجابة السريعة ليتيح إمكانية التشغيل البيني الشاملة ولإجراء عمليات الدفع مهما كان موقع التاجر باستخدام أي من تطبيقات الهاتف المحمول. وعززت رموز الاستجابة السريعة انتشار نظام MauCAS واعتماده، لا سيّما لدى التجار الصغار. وأدى رمز الاستجابة السريعة دورًا فعّالاً في رقمنة المدفوعات والخدمات الحكومية.

ومع ازدياد انتشار النقود الإلكترونية والمدفوعات الرقمية بشكل كبير، عمل بنك موريشيوس على إعطاء تعليمات أكثر وضوحًا لمزودي خدمات الدفع المحتملين، ويشمل ذلك توضيح إجراءات منح التصاريح الخاصة بأنظمة الدفع والتراخيص لمزودي خدمات الدفع (Bowmans, 2021). ووُضعت لوائح أنظمة الدفع الوطنية (الخاصة بمنح التصاريح والتراخيص) لعام 2021، لتحقيق هذه الغاية.

وأصدر البنك المركزي والمؤسسات المالية في عام 2022 استراتيجية بنك موريشيوس: مستقبل القطاع المصرفي في موريشيوس. وتوفر هذه الخطة الاستراتيجية خارطة طريق لجعل موريشيوس مركزًا ماليًا دوليًا رائدًا. وتتضمن الخطة معلومات عن وضع استراتيجية متطورة للأمن السيبراني وإصدار عملة رقمية للبنك المركزي (CBDC) تتمثل في الروبية الرقمية (Bank of Mauritius, 2024; Chuttoo, 2023).

وتمثلت أحدث الإضافات لعام 2024 في دمج نظام MauCAS في واجهة المدفوعات الموحدة الهندية، بحيث يستطيع المسافرون الذين يتنقلون بين البلدين استخدام مدفوعات رمز الاستجابة السريعة لنظام MauCAS. وبفضل هذه المستجدات انتفت الحاجة إلى عملة خارجية لإجراء العمليات. وأعد بنك موريشيوس دراسات للسوق بشأن الاتفاقية الثنائية مع الهند، استنادًا إلى توجيهات خدمات الدفع الصادرة عن الاتحاد الأوروبي، وتُعد هذه الاتفاقية ركيزة أساسية لاستراتيجية تطوير حلول عمليات الدفع عبر الحدود. ويواصل بنك موريشيوس أيضًا مناقشاته بشأن التكامل الإقليمي مع السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (COMESA) ومع نظام معاملات المقاصة على أساس فوري (TCIB) في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (SADC) على سبيل المثال.

ويرصد بنك موريشيوس العدد الإجمالي للمستخدمين وأحجام المعاملات والتداولات النقدية، ولكنه يواجه صعوبات في جمع بيانات شاملة عن المدفوعات النقدية للتجار. وعندما تُتاح ر بيانات أوضح، سيقيّم البنك إمكانية تحقيق الأهداف المحددة في استراتيجيته للتقليل من المعاملات النقدية.

الإطار الزمني لنظام الدفع الفوري MauCAS

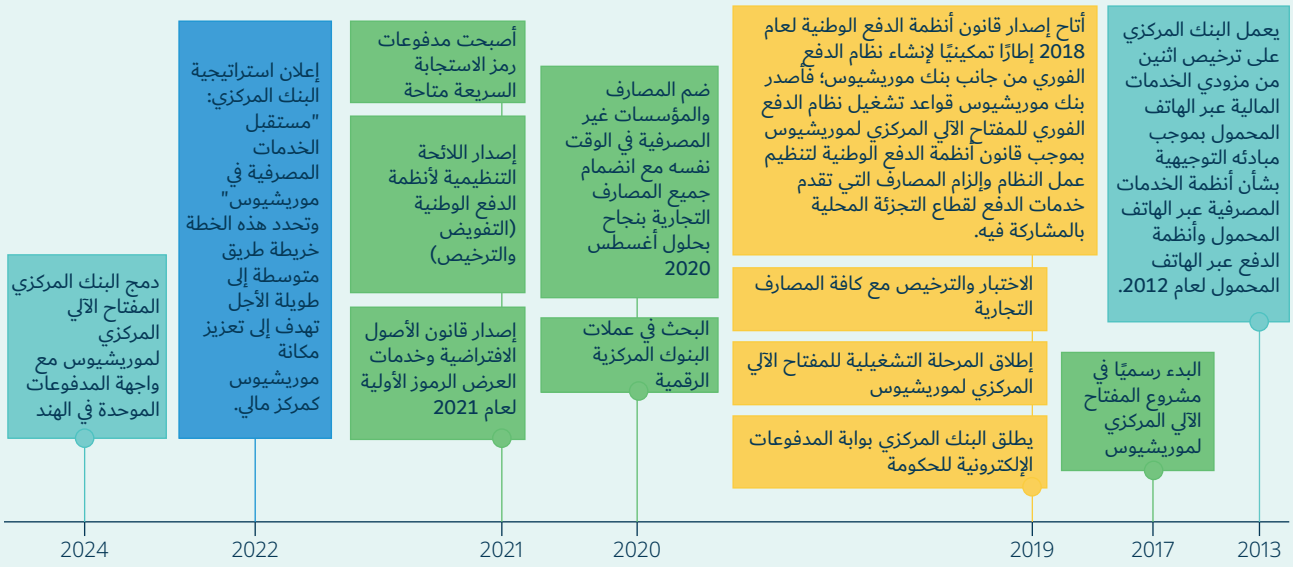

المصدر: بنك موريشيوس، 2024

[1] تضمن مواصفات نظام إي إم في (EMV (Europay, Mastercard, and Visa أن تُصمّم منتجات الدفع لتعمل بسلاسة وأمان عبر جميع المنصات. وتُعد هذه المعايير مهمة لتحقيق مستوى الأمان والموثوقية الذي يتوقعه التجار والشركات والمستهلكون في كل أنحاء العالم خلال معاملاتهم المالية (EMVCo, 2024).

الحوكمة والعمليات

نظرة عامة على نظام الدفع

نظرة عامة على نموذج MauCAS

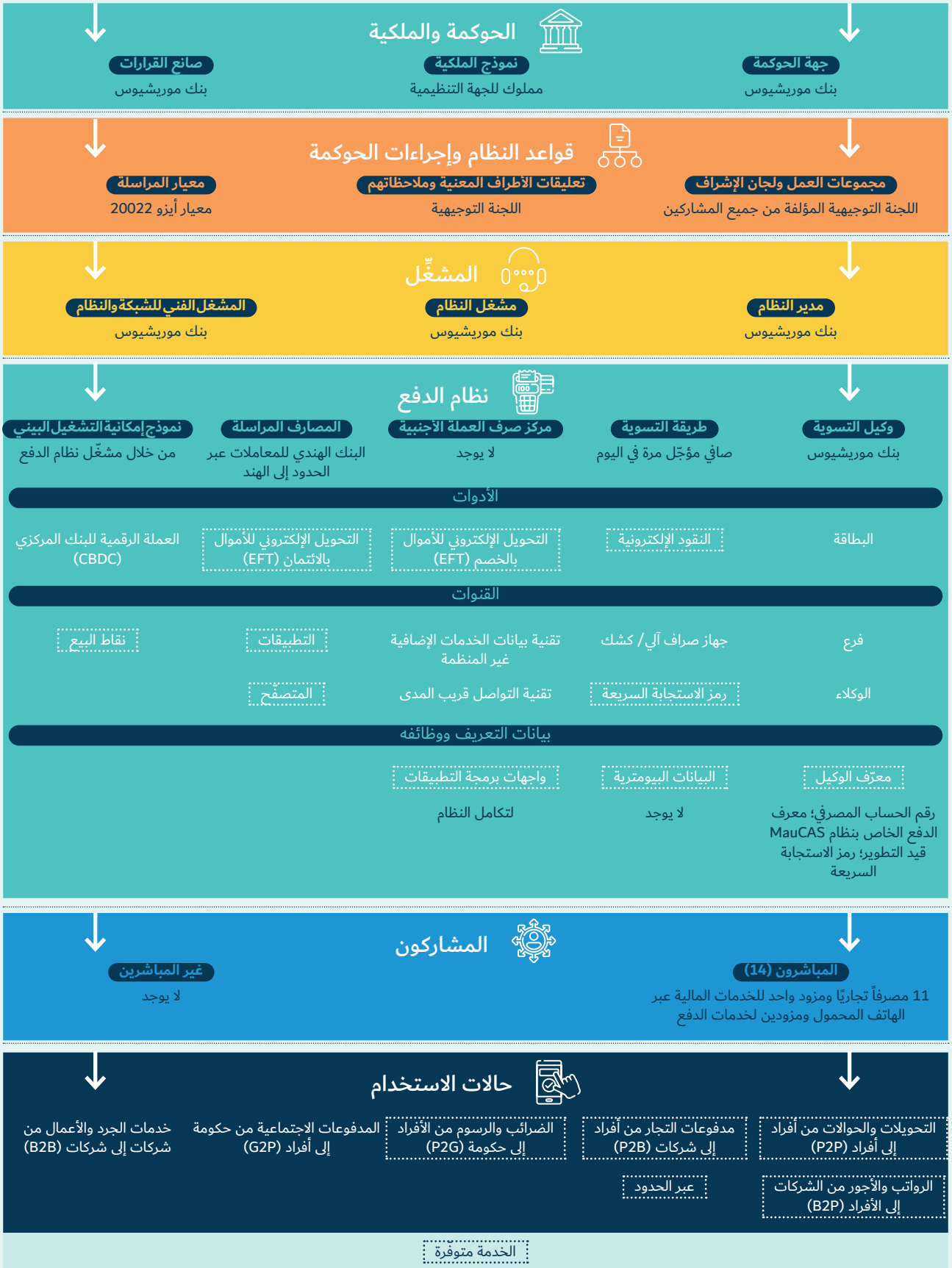

يربط نظام الدفع الفوري العابر للنطاقات MauCAS الذي يشغّله بنك موريشيوس، بصورة مباشرة بين جميع مزودي خدمات الدفع المرخصين والمصارف لإجراء عمليات المقاصة. وهو يضم حاليًا 14 مشاركًا وهناك مشاركون آخرون سينضمون إلى النظام. وجميع البنوك التجارية ملزمة بالانضمام إلى نظام MauCAS. ويمتلك كل مزودي خدمات الدفع المرخصين حساب تسوية مباشر على نظام التسويات الإجمالية الآنية لبنك موريشيوس، مما يعني أن جميع عمليات التسوية تُحسم بأموال البنك المركزي.

تدفقات المعاملات لنظام MauCAS

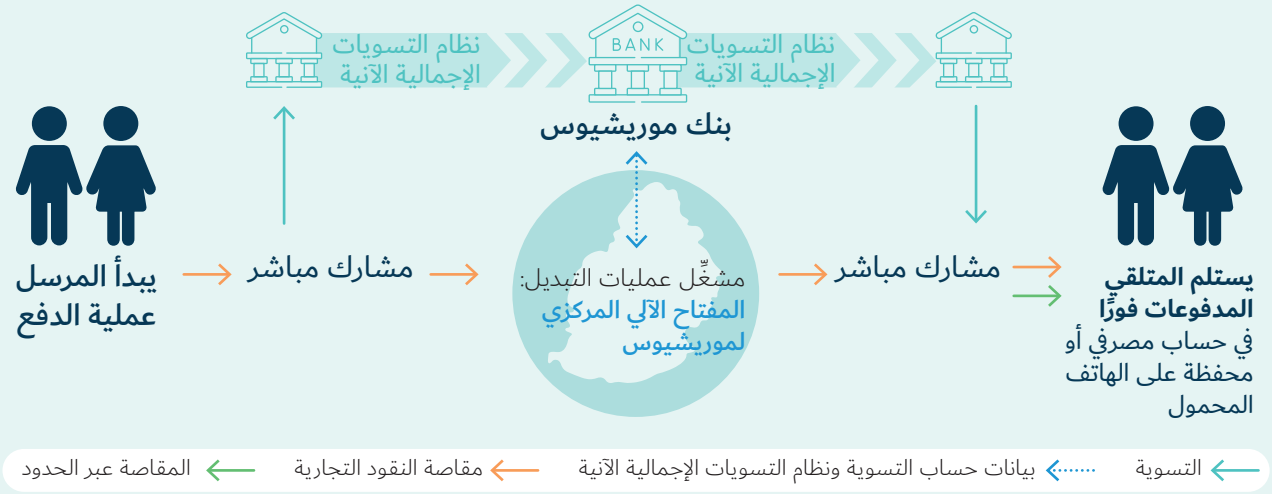

يعمل نظام MauCAS على تسوية المعاملات على أساس صاف مؤجل عبر نظام التسويات الإجمالية الآنية (RTGS). وتتم تسوية المعاملات مرة واحدة يوميًا، وتُحسم العمليات التي تطرأ خلال عطلات نهاية الأسبوع والعطلات الرسمية في يوم العمل الموالي. ويُطلب من كل مشارك الاحتفاظ بحساب تسوية على نظام التسويات الإجمالية الآنية، من أجل تبسيط العمليات وتفادي الاعتماد على مصرف راع.

وأبرم بنك موريشيوس، في إطار عمليات الدفع عبر الحدود إلى الهند، اتفاقية ربط شبكي مع شركة المدفوعات الوطنية الهندية (NPCI) لدمج نظام الدفع الفوري MauCAS في واجهة المدفوعات الموحدة (UPI). وتُحسم عمليات التسوية بالروبية الهندية (INR)، كما يُعيَّن بنك تسوية يملك فروعًا في موريشيوس لتيسير هذه العمليات. وتتم عمليات التّسوية المحلية بالروبية الموريشيوسية (MUR).

الحوكمة

يحظى بنك موريشيوس بالملكية الكاملة لنظام MauCAS ويتولى إدارته بصفته مشغلًا للنظام ومديرًا له ومشرفًا عليه. وبناءً على ذلك، تملك الجهة التنظيمية نظام الدّفع الفوري الذي يعمل وفق نموذج حوكمة البنك المركزي. وتشمل اللجنة التوجيهية التابعة لنظام MauCAS التي يترأسها رئيس أنظمة الدفع في بنك موريشيوس، ممثلين عن جميع المشاركين في نظام الدفع الفوري. ويضطلع الفريق الفني لأنظمة الدفع بإدارة العمليات اليومية، بينما يتولى فريق تكنولوجيا المعلومات في بنك موريشيوس الإشراف على إدارة البنية التحتية. وتتولى اللجنة المصرفية التي يترأسها محافظ بنك موريشيوس وتشمل الرؤساء التنفيذيين لجميع البنوك التجارية، مناقشة التطورات الرئيسية. وعليه، تقوم الحوكمة على منهج التعاونية، فيجوز لجميع المشاركين الاندماج مباشرة في النظام وتقديم مدخلاتهم لاتخاذ القرارات.

الوظائف

يتيح نظام MauCAS إجراء المعاملات عبر المتصفحات والتطبيقات ورموز الاستجابة السريعة ونقاط البيع. ولا يحتوي النظام على تقنية بيانات الخدمات الإضافية غير المنظمة (USSD)، حيث يُركز نظام الدفع الفوري على الهواتف الذكية كأداة رئيسية لإجراء عملية الدفع. وعلى الرغم من ارتفاع نسبة الأسر التي تمتلك هواتف ذكية وتبلغ نسبتها 81.4% (Stats Mauritius, 2021)، فقد يُشكل استبعاد تقنية بيانات الخدمات الإضافية غير المنظمة (USSD) عقبة أمام تحقيق الشمولية. وكل من رموز الاستجابة السريعة الثابتة والديناميكية، التي تعتمد على المعايير الدولية أيزو (ISO) متاحة في السوق. ويجوز للمستخدمين النهائيين إجراء تحويلات مالية سواءً باستخدام رقم الحساب أو رمز الاستجابة السريعة. وتُعتبر المعاملات من حساب مصرفي إلى آخر أكثر المعاملات شيوعًا، تليها المدفوعات عبر رموز الاستجابة السريعة. ويعمل بنك موريشيوس على إدراج الأسماء المستعارة لإجراء المدفوعات في نظام الدفع الفوري، بُغية تحسين تجربة العملاء.

ونظراً لإدراك بنك موريشيوس أن تجربة المستخدمين الرقمية لن تكتمل دون التسجيل الرقمي، أنشأ منصة تربط بين الكيانات المرخصة وقواعد بيانات الحكومة والخدمات العامة لتسهيل عملية التحقق الشاملة من هوية العملاء «اعرف عميلك». وينفرد بنك موريشيوس بهذه الخدمة على صعيد القارة الأفريقية وقد تستفيد الأطراف المعنية بأنظمة الدفع الفوري من هذه التجربة. ومع أن مشروع المنصة الموحدة منفصل عن نظام MauCAS، لكنه سيربط بين جميع المشاركين لتسهيل التحقق من هوية العملاء الرقمية.

ويعتزم بنك موريشيوس الاستفادة من البيئة التنظيمية التجريبية، للسماح للمشاركين باختبار ميزات الخدمات المصرفية المفتوحة ومن ثم وضع اللمسات الأخيرة على إطار العمل الخاص بالخدمات المصرفية المفتوحة الذي يُجرَى إعداده حاليًا. ويهدف هذا النهج إلى تعزيز ثقة المشاركين في الخدمات المصرفية المفتوحة، بالإضافة إلى توفير إمكانية تحديد المخاطر والتخفيف من تأثيرها.

المعايير الفنية وحالات الاستخدام

يعتمد نظام MauCAS فيما يخص رسائل المدفوعات على معيار أيزو 20022. وتدمج واجهة برمجة التطبيقات (API) المشاركين الذين لم يعتمدوا بعد هذا المعيار. وتُعد الجاهزية الفنية شرطًا أساسيًا للمشاركة، حيث يساعد بنك موريشيوس في الاندماج دون تقديم أي دعم مالي.

ويتيح نظام الدفع الفوري حاليًا جميع حالات الاستخدام باستثناء المدفوعات من حكومة إلى فرد (G2P) ومن شركة إلى شركة (B2B). وتشمل المدفوعات من فرد إلى حكومة (P2G) الضرائب ورسوم التراخيص والعقوبات والغرامات القضائية والمدفوعات الجمركية. وبالإضافة إلى ذلك، يخطط نظام MauCAS لتضمين المدفوعات للهيئات الحكومية الأخرى ومزودي خدمات المرافق في المستقبل. وعلى الرغم من عدم إتاحة المدفوعات من حكومة إلى فرد (G2P) بعد، فإنها تندرج ضمن خارطة الطريق التي وضعها نظام الدفع الفوري.

نموذج العمل

موّل بنك موريشيوس نظام الدفع الفوري بالكامل وهو يُشغّله على أساس غير ربحي، فوفقًا لهدف البنك المتمثل في تعزيز التحول الرقمي للمدفوعات في موريشيوس، لا يفرض البنك أي رسوم على المشاركين في نظام الدفع الفوري لمعالجة المعاملات. ويُعفَى المشاركون حاليًا من الرسوم بينما يدفع المستخدمون النهائيون رسومًا رمزية. ولا يتحكم بنك موريشيوس في رسوم المشاركة للمستخدم النهائي بصورة مباشرة، لكنه يراقبها مراقبة فعالة حرصا على الإنصاف والشفافية. وسعيًا إلى منع التعسف في فرض الرسوم، أنشأ بنك موريشيوس رسوم التبادل بين المشاركين والتجار التي تبلغ 0.2% و 0.3% من قيمة المعاملة، على ألا تتعدى الرسوم مبلغ 0.39 دولارًا أمريكيًا (17 روبية موريشية) و0.57 دولارًا أمريكيًا (25 روبية موريشية) على التوالي. وابتداءً من يونيو 2024، ألغى نظام MauCAS الرسوم الناجمة عن عمليات التحويل من حساب إلى حساب لنظام الدفع الفوري، لتشجيع الاعتماد على المدفوعات الرقمية، مع مراعاة التقيد بشروط عادلة لجميع المشاركين. وتجدر الإشارة إلى أن إلغاء الرسوم يُعد خطوة حاسمة نحو إنشاء بنية تحتية رقمية عامة (DPI) للمدفوعات.

قواعد النظام

تحدد قواعد النظام التي وضعها بنك موريشيوس المبادئ التوجيهية التشغيلية وشروط الامتثال. وتُعدّ قواعد نظام MauCAS متاحة لجميع المشاركين، فهي تضع الإطار العام لنظام الدفع الفوري، بحيث تُعنى بأنواع المشاركين وكيفية إدارتهم، بما في ذلك شروط قبول الانضمام وتعليقه وإلغائه. وتنص قواعد النظام أيضًا على إجراءات الحوكمة والسرية والامتثال والتعديل. وتتناول الوثيقة بالتفصيل معالجة المعاملات وعمليات الحساب والنظام وضوابط الأمان وجداول الرسوم. وتتضمن كذلك الأحكام المعنية بإدارة النزاعات واستمرارية الأعمال واستكمال المدفوعات، بالتركيز على الأمان والامتثال للقوانين. ونظرًا للدور الأساسي الذي تؤديه حماية المستهلك والثقة في أنظمة الدفع في النظام المالي وإقبال المستخدمين عليه، يولي بنك موريشيوس اهتمامًا كبيرًا لهذه العوامل. وتنص قواعد تشغيل نظام الدفع الفوري MauCAS على ضرورة الحفاظ على سرية المعاملات التامة بينه وبين المشاركين فيه. وتخص هذه القواعد أيضًا إدارة المنازعات الخاصة بالمعاملات الموجهة من خلال نظام الدفع الفوري.

وقبل إصدار تراخيص مزودي خدمات الدفع، يطلب بنك موريشيوس من المشاركين إنشاء آلية انتصاف تخص المستخدمين النهائيين وتوضح إجراءات حل النزاعات وتتيح مصفوفة التصعيد. ويرصد بنك موريشيوس عن كثب - في إطار المهام الرقابية التي يضطلع بها - الشكاوى التي يقدمها المستخدمون ويتخذ الإجراءات المناسبة، عند الاقتضاء. ويجوز للعملاء المتضررين اللجوء إلى أمين المظالم بشأن الخدمات المالية.

الحجم والقيمة اللتان يعالجهما نظام الدفع

راقب بنك موريشيوس خلال السنوات الأربع الماضية (2020-2023)، حجم المعاملات التي عالجها نظام الدفع وقيمتها، مميزًا بين المعاملات التي تُجرَى في كنف المصرف الواحد وتلك التي يجريها مزود خدمات الدفع، والمعاملات خارج نطاق المصرف التي تضطلع بها مصارف مختلفة وتُوَجّه من خلال نظام الدفع الفوري؛ وأكثر هذه المعاملات شيوعًا هي المعاملات داخل المصرف الواحد.

وشهد نظام MauCAS زيادة ضخمة في حجم المعاملات السنوية وقيمتها منذ أول عام كامل من العمليات في عام 2020. (الشكل 1.4). وتجدر الإشارة إلى أنه خلال الفترة الممتدة من 2022 إلى 2023، سُجّلت طفرة كبيرة في النشاط، تُعزى إلى ازدياد اعتماد المدفوعات الرقمية. ويبلغ متوسط حجم المعاملات المسجلة في نظام MauCAS نحو 80 دولارًا أمريكيًا.

أحجام وقيم المعاملات المسجلة في نظام MauCAS

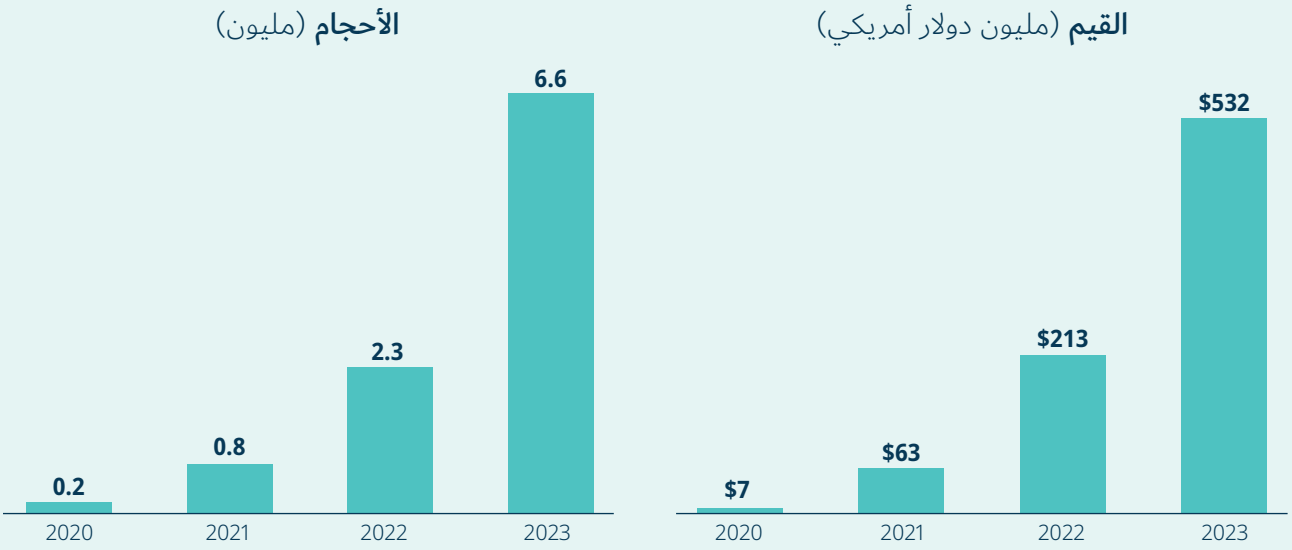

المصدر: موريشيوس، 2024

اللائحة التنظيمية

تنظم القواعد التشغيلية لنظام الدفع الفوري MauCAS ونظام الدفع بالبطاقات العمليات في نظام MauCAS، الصادرة بموجب قانون أنظمة الدفع الوطنية الذي دخل حيز التنفيذ ابتداءً من عام 2019، لضمان سرية المعاملات.

ويستخدم نظام MauCAS بيانات المعاملات حصريًا لتحقيق أهدافه. وتُلزم قواعد تشغيل نظام الدفع الفوري MauCAS المصارف التي تقدم خدمات مدفوعات التجزئة بالمشاركة في هذا النظام. ولئن كان قانون أنظمة الدفع الوطنية ينص على تهيئة بيئة مواتية للمشاركين الجدد، فإنه يتضمن أيضًا أحكامًا تنص على حماية مصالح المستهلكين (Bank of Mauritius, 2020).

الدروس المستخلصة المرتبطة بالشمولية

وفقًا لمعايير الشمولية لمنظمة AfricaNenda الموضحة في الفصل الثاني، حقق نظام MauCAS مستوى متقدّمًا في مجال الشمولية. ويركز النظام على الوظائف الأساسية، مثل المعاملات من أفراد إلى أفراد ومن أفراد إلى شركات. ويلبي النظام متطلبات الشمولية ويضم جميع مزودي خدمات الدفع المرخص لهم الذين يشاركون في نظام الدفع الفوري وفي عمليات اتخاذ القرار. وتُتيح ريادة البنك المركزي الفعّالة إمكانية الاندماج السلس والتحديث المتزامن للأطر التنظيمية.

وتطلعًا إلى المستقبل، يتعين على البنك المركزي أن يحتفظ بالقدرة الكافية لإدارة مختلف المهام التي يؤديها لصالح أنظمة الدفع الفوري. ولابد أيضًا من الاستمرار في إدماج المشاركين في عملية تقديم المدخلات لضمان مواصلتهم تقديم الدعم للنظام.

ويمكن أن يتوسع نظام MauCAS ليشمل جميع حالات الاستخدام للوصول إلى حالة الشمولية الناضجة. وأثبتت تدفقات الدخل الرقمية المنتظمة دورها الحاسم في زيادة الإقبال على المدفوعات الرقمية.

واستُخلصت العديد من الدروس المستفادة أثناء تصميم نظام MauCAS وتشغيله:

- **إلزام المصارف بالمشاركة يزيد من سرعة التنفيذ:** ساعدت ريادة البنك المركزي الفعالة على إطلاق النظام بسرعة أكبر وذلك بإلزام المصارف بالمشاركة. ومن الممكن تقديم المزيد من الدعم الفني لغير المصارف لإتمام عملية التأهيل سريعًا.
- **التكامل عبر الحدود يعزز الأثر:** أفضى دمج نظام MauCAS مع واجهة المدفوعات الموحدة الهندية إلى توسيع نطاق النظام وتعزيز أهميته، مما يتيح فرصًا جديدة لإجراء المعاملات عبر الحدود. ولا يقتصر دور هذا التكامل على تعزيز الملاءمة بالنسبة للعملاء فحسب، بل ويسهم أيضًا في دفع عجلة النمو والتوسع داخل النظام، فتزداد استدامته وأهميته في السوق بشكل عام.
- **توزيع رموز الاستجابة السريعة يزيد الإقبال على النظام ويعود بمنافع على المستخدمين النهائيين:** يبسط توزيع رموز الاستجابة السريعة الموحدة عمليات الدفع للعملاء، ولا سيّما التجار الصغار. ويعزز نظام MauCAS تجربة العملاء بشكل عام، بتقديم خيار دفع أكثر ملاءمة وبأسعار معقولة، فيزداد بذلك الإقبال والاستخدام على نحو يسهم في تطور النظام واستدامته.
- **حملات التوعية ضرورية لتعزيز الثقة:** تؤدي حملات التوعية الوطنية وجهود التسويق المستمرة دورًا حاسمًا في زيادة الإقبال على نظام MauCAS واستخدامه. وبتثقيف الأطراف المعنية وزيادة الوعي بفوائد نظام الدفع الفوري، تسهم هذه الحملات في تعزيز القبول والمشاركة على نطاق واسع وتساعد في بناء منظومة داعمة تضمن استدامة النظام في الأجل الطويل.
- **الإعفاء من الرسوم ومنع التعسف في فرضها يؤديان دورًا حاسمًا في تعزيز الإقبال على النظام:** تشجع جهود نظام MauCAS الرامية إلى تخفيض الرسوم قدر المستطاع على الإقبال على المدفوعات الرقمية بالإضافة إلى ضمان شروط منصفة لجميع المشاركين والمستخدمين النهائيين في آن واحد. وتسهم هذه الجهود في تطور النظام ليصبح بنية تحتية رقمية عامة للمدفوعات.
- **تفويضات مزودي خدمات الدفع تؤدي دورًا محوريًا في ضمان حماية المستخدم النهائي:** يطلب بنك موريشيوس من المشاركين إنشاء آلية انتصاف تخص المستخدمين النهائيين وتوضح إجراءات حل النزاعات وتوفر مصفوفة للتصعيد، وذلك قبل إصدار تراخيص مزودي خدمات الدفع. وتسهم هذه التدابير التنظيمية في إعداد نموذج واعد لأفضل الممارسات التي قد تتبعها أنظمة أخرى.

50.00
Piece

AfricaNenda foundation

AfricaNenda Foundation
C1-402, 4th Floor, Block C, Grand Baie La Croisette, Grand Baie, Mauritius

website www.africanenda.org | email info@africanenda.org

@africanenda

October 2024

© 2024 - All Rights Reserved AfricaNenda Foundation